

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

د. علاء محمد موسى حمدان

أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، المنامة
ص.ب: 10878 مملكة البحرين.

بريد الكتروني: ahamdan@ahliauniversity.edu.bh

ملخص: تهدف هذه الدراسة: إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق، ولتحقيق هذه الأهداف؛ تم استخدام منهجين مختلفين لقياس جودة الأرباح، وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة 2004-2009، والتي رتببت بطريقة مكنتنا من استخدام اختبار الانحدار المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح، وبناء على تلك النتائج؛ خرجت الدراسة بجملة من التوصيات للأطراف المهتمة، من أهمها: تطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية، مع تفعيل آليات التحكم المؤسسي وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

الكلمات الدالة: جودة الأرباح؛ التحفظ المحاسبي؛ جودة التدقيق؛ التحكم المؤسسي؛ لجان التدقيق؛ سوق عمان للأوراق المالية والشركات الصناعية الأردنية

شكر وتقدير: يقدم الباحث بالشكر للجامعة الأهلية ممثلة في رئيسها الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن يوسف الحواج؛ على دعمه لسلسلة الدراسات التي قام بها الباحث في الأسواق المالية العربية.

Factors Influencing the Level of Earnings Quality: evidence from the Jordanian industrial corporations

Abstract: The study aims at verifying quality of earnings in the industrial corporations listed in Amman Stock Exchange (ASE). The study also examines factors that affect the level of earnings quality in these companies which are: accounting conservatism, company size, debt contracts, return on investment, corporate governance, auditing quality and audit committees. To achieve these goals, two different methods were used to measure level of earnings quality. The study sample is composed of (50) companies listed in (ASE) during the period 2004-2009. They were arranged in a way that makes

it possible to apply the (Pooled Data Regression). The study concluded important results indicating a high level of earnings quality in Jordanian industrial corporations. It also found evidence that company size, debt contracts and auditing quality have effect on earnings quality. Based on these results the study made many recommendations to the interested parties and the most important ones are: improving a model to measure earnings quality to be used in (ASE) and activating mechanisms of corporate governance and other recommendations that help in improving earnings quality.

Keywords: Earnings quality; Accounting Conservatism; Auditing Quality; Corporate governance; Audit committees; Amman Stock Exchange (ASE); Jordanian Industrial companies

1. المقدمة:

تختلف القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تبعاً لإختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لإتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح؛ لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة (Block, 1999) غير أن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح: كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية؛ لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها (Chan et al., 2005)، وقد أشارت الدراسات السابقة: إلى أن استمرارية الأرباح في المستقبل هي دليل على جودتها، كما أشارت دراسات أخرى: إلى أن انخفاض نسبة المستحقات في الأرباح هي دليل على جودتها، فقد أشار Sloan, (1996) أن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات، وفي هذه الدراسة التي بين أيدينا سيستخدم كلا الدليلين السابقين؛ لقياس جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في العوامل المؤثرة في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات.

رأى كل من واضعي المعايير، والمشرعين، والمدققين الأرباح على أنها ذات جودة عالية؛ إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛ إلا أن الدائنين يعتبرونها جيدة كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية. وترى هيئات التعويضات في الشركات الأمريكية بأن جودة الأرباح تكون مرتفعة؛ إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Dechow & Schrand, 2004) إن تحقيق أهداف الفئات السابقة

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

من المعلومات المحاسبية هو ما سعت إلى توفيره المعايير المحاسبية التي شملت على قدر كبير من التحفظ.

1.1 - مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة الأساسية تمثلت في الإجابة عن التساؤلات التالية: هل تتمتع الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بمستوى مقبول من الجودة؟ وما العوامل المؤثرة في جودة تلك الأرباح؟

1.2 - أهمية الدراسة وأهدافها:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها ألقت الضوء على مدى جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية الأردنية؛ مما يساهم في تحسين القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف التي تعتمد على تلك الأرباح لإتخاذ قراراتها المختلفة، كما تساهم في تحديد بعض العوامل التي من شأنها أن تساهم في تحسين جودة الأرباح سعياً لضبطها والتحكم فيها.

2- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:

تزايد إهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية؛ لذا أصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح (قراقيش، 2009). وقد عرف (Ohlson & Feltham, 1995) جودة الأرباح بأنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية، أما (قراقيش، 2009) فرأى أن جودة الأرباح هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الإحتالية. والعديد من تعريفات جودة الأرباح تتمحور حول التعريفين السابقين فجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة، وقدرتها على الاستمرار في المستقبل. وتتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح التي تعتمد عليها عدة أطراف في اتخاذ قراراتها (Dechow, 1994) وذلك ما رآه (Bagava, 2006) من أن جودة الأرباح تعتبر عنصراً مهماً في القوائم المالية حيث تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث إن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة (Schipper & Vincent, 2003). ويعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية

د. علام حمدان

التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي: الأداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة (Dechow & Schrand, 2004). كذلك فإن جودة الأرباح يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح، فقد بينت (Farinha, 2007) وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح، فإحتمالية دفع الشركات لتوزيعات ارباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار تلك التوزيعات يزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح.

هناك إختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، ففي حين يستخدم البعض استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها، حيث بين (Altamuro & Beatty, 2006) إن الاستمرارية في الأرباح تشير إلى مدى إرتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، وحيث إن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات فإن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات (Sloan, 1996). البعض الآخر يشير إلى جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح؛ زادت جودتها (الشريف، 2008؛ Francis et. al., 2004; Dechow & Dichev, 2002). إن الأساليب المختلفة لقياس جودة الأرباح أدت إلى تقييم مختلف وان الشركة الواحدة يمكن أن تعطي تقييماً عالي الجودة أو متدني الجودة بالنسبة للأرباح حسب نموذج القياس المستخدم (Abdelghany, 2005؛ قراقيش، 2009).

وقد لخص (De-jun, 2009) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في ستة عوامل هي: جودة المعايير المحاسبية، حيث إن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من إستغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك ما من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح (Ewert & Wagenhofer, 2005). إختلاف المعايير المحاسبية، إذ أن إختلاف المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح، إذ رأى (Barth, et. al., 2008) ان الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل (Earnings smoothing) وأقل ممارسة لإدارة الأرباح (Earnings management)، العامل الثالث هو تركيبة حملة الأسهم (Shareholder composition) فقد وجد (Lee, et al., 2007) أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وكان (Velury & Jenkins, 2006) قد وجدوا علاقة موجبة بين

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح، في المحصلة هناك علاقة بين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح وإن اختلف الباحثون في إتجاه تلك العلاقة، العامل الرابع هو سيطرة حملة الأسهم (Controlling shareholder) إذ أن في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (كالصين) حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات وجد (Tong & Wang, 2007) أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تنخفض في هذه الشركات. العامل الخامس هو تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح، ففي حين رأى (Beasley, 1996) أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح، وجد (Lai & Tam, 2007) إن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يساهمون في رفع جودة الأرباح، غير أن (Wang, 2007) لم يؤيده في ذلك. العامل الأخير هو تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح، حيث تزايد الإهتمام بتشكيل لجان التدقيق في الفترة الأخيرة وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح (Wild, 1996) وحسب (Vafeas, 2005) هناك علاقة موجبة بين ارتفاع وتيرة اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح وقد وافقته في ذلك (Zhai, 2006) التي رأت أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح، وقد وجد (Lin, et al., 2006) أن لجنة التدقيق كبيرة الحجم قد تزود إشرافاً أكثر على إعداد التقارير المالية وهو ما من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية. وذلك ما لم يؤيده (قراقيش، 2009) الذي لم يجد أي تأثير لحجم لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها في تحسين جودة الأرباح. إن وجود لجنة تدقيق وتمتعها بالاستقلال والخبرة الكافيين يساهم في تحسين جودة الأرباح (Bryan et al., 2004). كما أن تحسين جودة التقارير المالية بشكل عام وتحسين جودة الأرباح بشكل خاص أعتبر من أهم الفوائد الناتجة عن تشكيل لجان تدقيق في الشركات (حمدان ومشتي، 2011؛ Blue Ribbon Committee, 1999) غير أن (قراقيش، 2009) كان أكثر تفصيلاً إذ بين أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وتمتعهم بالخبرة المالية يساهمان في زيادة جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، بينما تؤدي زيادة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة إلى تخفيض جودة الأرباح. وفي ذات الوقت كان (Baxter & Cotter, 2009) يحاولان دراسة تأثير تشكيل وخصائص لجان التدقيق في تحسين جودة الأرباح لعينة من الشركات الاسترالية وذلك قبل

د. علام حمدان

ادخال المتطلبات الإجبارية للجان التدقيق عام 2003. وقد دلت نتائج تلك الدراسة على أن تشكيل لجنة التدقيق يقلل من إدارة الأرباح، لكن لا يقلل اخطاء تقييم الاستحقاق (Accrual estimation errors). كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات أهمية احصائية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وتحسين جودة الأرباح، بينما لم تكن لخصائص لجنة التدقيق الاخرى اي علاقة ذات اهمية احصائية مع جودة الأرباح.

بينت العديد من الدراسات عدة عوامل أخرى مؤثرة في جودة الأرباح فقد بين Machuga & Teitel, (2007) أن قوانين دعم التحكم المؤسسي ساهمت في تحسين جودة الأرباح، كذلك فإن لجودة الرقابة الداخلية دوراً في تحسين جودة الأرباح (Altamuro & Beatty, 2006).

وفي مقارنة بين الشركات ذات الملكية العامة (Public firms) والأخرى ذات الملكية الخاصة (Private firms) وجد Givoly, et al., (2010) أن الشركات ذات الملكية العامة كانت أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من الشركات الخاصة، وكذلك فإن ممارسة إدارة الأرباح لديها عبر استخدام المستحقات الاختيارية كانت أقل، وبالتالي فإن جودة الأرباح في تلك الشركات كانت أفضل منها في الشركات الخاصة؛ وذلك رغبة من مدراء الشركات العامة في تجنب خطر التقاضي (Litigation risk) وتكاليف الوكالة (Agency costs).

وحول علاقة جودة التدقيق بالحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح توصلت دراسة (حمدان وأبو عجيبة، 2010) إلى أن جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن لا تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية التي تقوم بالتدقيق عليها، إن ممارسات إدارة الأرباح أو ما يطلق عليه البعض بأساليب المحاسبة الاحتيالية (Creative accounting) قد يستخدمها بعض المديرين من أجل تضخيم رقم صافي الربح؛ لتحقيق مصالح شخصية كزيادة حوافزهم وامتيازاتهم الخاصة، وقد رأى Hamdan, (2010) أن الأمر يزداد سوءاً إذا ما اقدمت الشركة على توزيع أرباح بعد إعلانها عن أرباح وهمية لا تقابلها تدفقات نقدية؛ مما سيعرض الشركة للتعرض أو حتى الفشل المالي.

أما Teitel & Machuga, (2010) في دراستهما لأثر تفاعل كل من تطبيق دليل التحكم المؤسسي في المكسيك (Code of Best Corporate Governance Practices) مع وجود مدققين خارجيين من مكاتب تدقيق ذات جودة تدقيق عالية من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح، وكان

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

Balsam et al., (2003) قد درسوا أثر إحدى خصائص جودة التدقيق وهي (تخصص المدقق المهني) في المستحقات الاختيارية، حيث وجدت دراستهم أن الشركات التي استخدمت مدققين مختصين مهنيًا كانت لديها استحقاقات اختيارية أقل مقارنة مع الشركات التي استخدمت مدققين غير مختصين مهنيًا، لذا يمكن القول: إن الشركات التي لديها مدققون مختصون مهنيًا تتمتع بجودة أرباح أعلى.

أما الدراسة التي بين أيدينا فإنها تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تحاول تقديم دليل إضافي عن مستوى جودة الأرباح في الشركات الأردنية والعوامل المؤثرة فيها بإستخدام منهجيات مختلفة عن الدراسات السابقة.

3- منهجية الدراسة:

3.1- عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي تحقق الأرباح التالية: تتوافر لها جميع البيانات اللازمة للدراسة، ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وقد بلغ عدد الشركات التي حققت هذه الشروط (50) شركة للفترة الممتدة من 2004-2009.

3.2- نماذج الدراسة وأسلوب قياس المتغيرات:

3.2.1- جودة الأرباح:

استخدمت الدراسة الحالية أنموذجين لقياس جودة الأرباح هما من أكثر النماذج إستخداماً وشيوعاً في الدراسات السابقة وهي: أنموذج (Richardson et al., 2005)، وأنموذج (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al. (1995).

الأنموذج الأول:

كثيرة هي الاجتهادات التي سعت إلى تفسير جودة الأرباح، من تلك التفسيرات استخدام البعض لإستمرارية الأرباح كمؤشر على جودتها (Altamuro & Beatty, 2006; Schipper & Vincent, 2003)، وقد بين (Sloan, 1996) أن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من إستمرارية المستحقات، وقد طور (Richardson et al., 2005) أنموذجاً لتحديد مدى إستمرارية الأرباح في المستقبل وفق المعادلة التالية:

د. علام حمدان

$$ROA_{i,t+1} = g_0 + g_1(ROA_{i,t} - TACC_{i,t}) + g_2 TACC_{i,t} + u_{i,t+1} \dots\dots\dots(1)$$

حيث

$ROA_{i,t+1}$: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة القادمة (t+1).

$ROA_{i,t}$: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة الحالية (t).

γ_1 : استمرارية التدفقات النقدية.

γ_2 : استمرارية المستحقات.

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

فجودة الأرباح تعني أن أرباح العام القادم والمتمثلة في العائد على الأصول للعام القادم $ROA_{i,t+1}$ "المتغير التابع في المعادلة رقم 1" تتأثر بأرباح العام الحالي والمتمثلة في المعامل (γ_1 coefficient) أكثر من المستحقات الكلية (Total accrual) والمتمثلة في المعامل γ_2 .

إذاً فإن افتراضنا في المعادلة السابقة هو أن $0 < (\gamma_2 - \gamma_1)$ بمعنى استمرارية الأرباح في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات حيث $(\gamma_2 < \gamma_1)$ وهو ما يشار إليه بجودة الأرباح؛ وللتركيز على استمرارية المسحقات في جودة الأرباح؛ فإننا نعدل المعادلة رقم (1) لتصبح كما يلي:

$$ROA_{i,t+1} = r_0 + r_1 ROA_{i,t} + r_2 TACC_{i,t} + u_{i,t+1} \dots\dots\dots(2)$$

علماً أن هذه المعادلة يمكن كتابتها من حيث استمرار المعلومات في المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$ROA_{i,t+1} = g_0 + g_1(ROA_{i,t}) + (g_2 - g_1) TACC_{i,t} + u_{i,t+1} \dots\dots\dots(3)$$

حيث إن $(p_1 = \gamma_1)$ وكذلك فإن $p_2 = (\gamma_2 - \gamma_1)$ وهذا التقدير يوفر علينا التقدير المباشر لكل من $(\gamma_1 - \gamma_2)$ في المعادلة (1)، وما زال افتراضنا الأول أن $(p_2 < 0)$ بحيث يكون أكثر سلبية في حال أقل تمثيل للمستحقات في الأرباح بمعنى وجود جودة أرباح عالية. ونحن نرى أن يتم استخدام المستحقات غير العادية بدلاً من المستحقات الكلية لتعطي نتائج أكثر دقة، وسنعطي ذلك الأنموذج الرمز (EQR).

الأنموذج الثاني:

القياس الثاني لجودة الأرباح هو باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية (the absolute value of discretionary accruals)، ولإستخراج المستحقات الاختيارية (discretionary accruals) استخدمنا أنموذج جونز 1991 المعدل من قبل (Dechow et al. 1995). وسنعطي ذلك الأنموذج الرمز (EQJones). ويعتبر ذلك النموذج من الطرق الأكثر استخداماً لقياس إدارة

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

الأرباح، والذي يستخدم في الوجه المقابل لقياس جودة الأرباح، وحيث إن إدارة الأرباح هي التدخل المتعمد في اعداد التقارير المالية من أجل تحقيق مصالح شخصية للإدارة (Schipper, 1989) من ذلك المنطلق فإن إدارة الأرباح الإنتهازية (opportunistic earnings management) تؤثر سلباً على جودة الأرباح، أي أن زيادة إدارة الأرباح يتبعها إنخفاض في جودة الأرباح (Baxter & Cotter, 2009). ويتم حساب المستحقات الاختيارية من خلال الخطوات التالية:

أ- تقدير المستحقات الكلية (Total Accruals) وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي.

ب- تقدير الميل ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TACC_{it}}{A_{i,t-1}} = a + b_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + b_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + b_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + I_{i,t} \quad (4)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i ، في السنة t .

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i ، في السنة $t-1$.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i ، بين العامين t ، و $t-1$.

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحسابات تحت التحصيل (أوراق القبض) للشركة i ، بين العامين t ، و $t-1$.

$PPE_{i,t}$: حجم العقارات والتجهيزات والممتلكات (الأصول الثابتة) للشركة i ، في السنة t .

$I_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ت- تقدير المستحقات العادية (غير الاختيارية) (normal accruals) باستخدام ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) المتوقعة التي تم استخراجها في المعادلة رقم (4) كما يلي:

$$NACC_{i,t} = b_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + b_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + b_3 (PPE_{i,t}) \quad (5)$$

حيث :

$NACC_{i,t}$: المستحقات العادية للشركة i ، في السنة t .

د. علام حمدان

ث - بعد تقدير المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية؛ يتم حساب المستحقات الاختيارية (غير العادية) (abnormal accruals or discretionary accruals) وهي الناتجة عن اتباع إدارة الأرباح، كما يلي:

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t} \dots\dots\dots (6)$$

حيث :

$ANACC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i ، في السنة t .

إن انخفاض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية يشير إلى انخفاض إدارة الأرباح الانتهازية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح؛ لإنخفاض التلاعب والغش فيها وتعبيرها على الواقع الفعلي للشركة.

3.2.2. العوامل المؤثرة في جودة الأرباح:

في إطار البحث عن العوامل المؤثرة في جودة الأرباح؛ تم بناء أنموذجين رئيسيين لتمثيل تلك العلاقة كان فيها المتغير التابع جودة الأرباح مقاساً باستخدام مقياسين، ثم تم تقسيم كل أنموذج إلى أنموذجين فرعيين يتم في الأول: التعبير عن جودة الأرباح بمتغير متصل (continuous variable)، وفي الثاني: يتم التعبير عن (جودة الأرباح) بمتغير وهمي (dummy variable) لذا تم بناء أربعة نماذج إنحدار، هذه النماذج هي:

الأنموذج الأول: في أنموذج الانحدار الأول فإن المتغير التابع "جودة الأرباح" تم قياسه باستخدام المتغير المتصل (p_2) المستخرج باستخدام نموذج (Richardson et al., 2005).

$$EQR_{i,t} = b_0 + b_1 AccCons_{i,t} + b_2 Size_{i,t} + b_3 DebContr_{i,t} + b_4 ROI_{i,t} + b_5 CorpGov_{i,t} + b_6 EATurn_{i,t} + b_7 EAprrof_{i,t} + b_8 ACInd_{i,t} + b_9 ACExper_{i,t} + e_{i,t} \dots\dots\dots (7)$$

حيث:

$EQR_{i,t}$: المتغير التابع: جودة الأرباح المقاسة باستخدام أنموذج (Richardson et al., 2005) للشركة (i) في السنة (t).

$AccCons_{i,t}$: المتغير المستقل الأول: التحفظ المحاسبي وقد تم قياسه باستخدام نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركة (i) في السنة (t). يستخدم مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-to-Market Approach) لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها الاسهم الممتازة) على

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الاغلاق للسهم في السوق في نهاية العام، وقد أشار كل من (Beaver & Ryan, 2000; Jain & Rezaee, 2004) إلى أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية إلى أقل من الواحد صحيح يشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وذلك يشير إلى أن الشركة مقيمة دفترياً بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك هو جوهر التحفظ المحاسبي.

Size_{i,t}: المتغير المستقل الثاني: حجم الشركة المقاس بمجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t)، حيث يهدف ذلك المتغير إلى قياس تمايز الشركات من حيث حجمها في مدى جودة أرباحها إذ أظهر البعض أن الشركات كبيرة الحجم عادة ما تتميز بجودة التقارير المالية وجودة الأرباح وتخلو قوائمها المالية من إدارة الأرباح.

DebtCotr_{i,t}: المتغير المستقل الثالث: عقود الدين Debt contracts المقاسة بنسبة الرفع المالي وهي اجمالي الديون/اجمالي الاصول للشركة (i) في السنة (t)، حيث يهدف ذلك المتغير إلى قياس مدى تأثير الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على تحسين جودة التقارير المالية وجودة ارباح الشركة إذ بينت العديد من الدراسات ان لعقود الدين أثراً في تخفيض ممارسات ادارة الارباح غير الشرعية وتحسين جودة الارباح.

ROI_{i,t}: المتغير المستقل الرابع: العائد على الاستثمار: صافي الدخل/الاستثمار في حقوق الملكية للشركة (i) في السنة (t)، ويهدف ذلك المتغير إلى التعرف على مدى تمايز الشركات من حيث عوائدها في جودة تلك العوائد، فقد بينت بعض الدراسات ان بعض الشركات تلجأ إلى ادارة الارباح من أجل تجميل صورة قوائمها المالية المنشورة؛ مما ينعكس سلباً على جودة أرباحها.

CorpGov_{i,t}: المتغير المستقل الخامس: التحكم المؤسسي (corporate governance) والذي تم قياسه بمدى استقلال اعضاء مجلس الادارة المقاس بنسبة تملك اعضاء مجلس الادارة لأسهم الشركة (i) في السنة (t).

EATurn_{i,t}: المتغير المستقل السادس: معدل دروان المدقق الخارجي المقاس بعدد سنوات عمل المدقق في الشركة (i) في نهاية السنة (t). فقد بينت العديد من الدراسات أن مدة عمل المدقق في تدقيق الشركة من شأنها أن تؤثر في جودة التقارير المالية وجودة الأرباح فالعلاقة الطويلة بين المدقق

د. علام حمدان

والشركة من شأنها ان تنشأ عنها علاقة خاصة بينهما؛ مما يؤدي إلى اتباع اساليب تدقيق روتينية أقل صرامة.

EAp_{rof}_{i,t}: المتغير المستقل السابع: تخصص المدقق الخارجي في صناعة العميل وهو متغير وهمي يعطى الرقم (1) اذا كان المدقق مختصاً في صناعة العميل والا يعطى الرقم (0) للشركة (i) في السنة (t)، فذلك المتغير يهدف إلى التعرف على مدى تأثير اختصاص المدقق في صناعة العميل في قدرته على تحسين جودة الأرباح.

IndAC_{i,t}: المتغير المستقل الثامن: استقلال اعضاء لجنة التدقيق وهو متغير وهمي يعطى الرقم (1) اذا كان جميع اعضاء لجنة التدقيق غير تنفيذيين والا يعطى الرقم (0) للشركة (i) في السنة (t)، والهدف من ذلك المتغير التعرف على مدى تأثير أعضاء لجنة التدقيق المستقلين (غير التنفيذيين) في تحسين جودة الأرباح.

ACExper_{i,t}: المتغير المستقل التاسع: الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق المقاسة بالنسبة المئوية لأعضاء لجنة التدقيق الذين يحملون شهادة في العلوم المالية للشركة (i) في السنة (t). $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: في أنموذج الانحدار الثاني فإن المتغير التابع (جودة الأرباح) تم قياسه بإستخدام نموذج (Richardson et al., 2005) ثم تم تقسيم جودة الأرباح إلى جودة أرباح مرتفعة وأخرى منخفضة مستخدمين في ذلك المتغيرات الوهمية.

$$EQR-DV_{i,t} = b_0 + b_1 AccCon\bar{s}_{i,t} + b_2 Size_{i,t} + b_3 DebCon\bar{t}_{i,t} + b_4 RO\bar{I}_{i,t} + b_5 CorpGo\bar{y}_{i,t} + b_6 EATur\bar{n}_{i,t} + b_7 EAp\bar{rof}_{i,t} + b_8 IndAC_{i,t} + b_9 ExperAC_{i,t} + e_{i,t} \dots\dots\dots (8)$$

حيث:

EQR-DV_{i,t}: المتغير التابع: جودة الأرباح المقاسة نموذج (Richardson at el., 2005) وهو متغير وهمي، اذ اعطي الرقم (1) لجودة الأرباح المرتفعة، و (0) لجودة الأرباح المنخفضة للشركة (i) في السنة (t).

النموذج الثالث: في أنموذج الإنحدار الثالث فإن المتغير التابع ("جودة الأرباح) تم قياسه بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المقاسة بإستخدام أنموذج (Jones (1991 المعدل من قبل Dechow et al. (1995).

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

$$EQJones_{i,t} = b_0 + b_1 AccCon_{i,t} + b_2 Size_{i,t} + b_3 DebContr_{i,t} + b_4 ROI_{i,t} + b_5 CorpGov_{i,t} + b_6 EATurn_{i,t} + b_7 EApror_{i,t} + b_8 IndAC_{i,t} + b_9 ExperAC_{i,t} + e_{i,t} \dots\dots\dots(9)$$

حيث:

EQJones_{i,t}: المتغير التابع: جودة الأرباح المقاسة بالقيمة المطلقة للمستحقات للشركة (i) في السنة (t).

النموذج الرابع: في أنموذج الانحدار الرابع تم التعبير فيه عن جودة الأرباح بالمتغيرات الوهمية المعتمدة على قيمة المستحقات الاختيارية إذ تم تقسيم جودة الأرباح إلى جودة أرباح مرتفعة وأخرى منخفضة.

$$EQJonesDV_{i,t} = b_0 + b_1 AccCon_{i,t} + b_2 Size_{i,t} + b_3 DebContr_{i,t} + b_4 ROI_{i,t} + b_5 CorpGov_{i,t} + b_6 EATurn_{i,t} + b_7 EApror_{i,t} + b_8 IndAC_{i,t} + b_9 ExperAC_{i,t} + e_{i,t} \dots\dots\dots(10)$$

حيث:

EQJones_{i,t}: المتغير التابع: جودة الأرباح المقاسة بالمتغيرات الوهمية للقيمة المطلقة للمستحقات بحيث يعطى الرقم (1) للأرباح ذات الجودة المرتفعة و (0) للأرباح ذات الجودة المنخفضة للشركة (i) في السنة (t).

3.3- فرضيات الدراسة:

- H₀₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تحفظ الشركة في تقاريرها المالية في تحسين جودة الأرباح.
- H₀₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في جودة أرباحها.
- H₀₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعقود الدين في جودة الأرباح.
- H₀₄: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الاستثمار في جودة الأرباح.
- H₀₅: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحكم المؤسسي في تحسين جودة الأرباح.
- H₀₆: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفترة عمل المدقق الخارجي في الشركة في جودة الأرباح.
- H₀₇: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخصص المدقق في صناعة العميل في تحسين جودة الأرباح.
- H₀₈: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلال لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح.
- H₀₉: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في جودة الأرباح.

4- تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يشتمل هذا البند على ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول: هدف إلى التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، أما المحور الثاني: فتعلق بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال عدة مقاييس إحصائية وصفية، أما المحور الثالث؛ فتمثل في اختبار فرضيات الدراسة.

4.1- اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

تنتمي نماذج هذه الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات هذه الدراسة للتحقق من توفرها لشروط النموذج الخطي العام، وفيما يلي اختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي. يظهر الجدول رقم (1) الاختبارات الضرورية للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

4.1.2. اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي (Normal Distribution)؛ تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية اختبار J-B أكبر من 0.05 (Gujarati, 2003). من الجدول رقم (1) الجزء (A) يلاحظ أن احتمال J-B لجميع المتغيرات هي أقل من 0.05؛ مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، ويعزز هذه النتيجة أن الالتواء Skewness لا يقترب من الصفر، والتفرطح Kurtosis لا يقترب من (3)؛ مما يؤكد عدم اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

4.1.2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إن الأبحاث التطبيقية التي تستخدم السلاسل الزمنية - كما في الدراسة الحالية - تفترض استقرار تلك السلاسل (Time Series Stationarity)، وقد ينشأ الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في النموذج؛ لأن السلسلة الزمنية التي تبني عليها الدراسة غير مستقرة (non-stationary) (Gujarati, 2003). وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية؛ فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root) المتضمن لاختبار (Augmented Dicky-Fuller Test ADF) المعلمي، واختبار (Phillips-Person PP) غير المعلمي، من الجدول رقم (1) الجزء (B) يلاحظ أن القيمة المطلقة

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

للإختبارين: إختبار (ADF) المعلمي، وإختبار (PP) غير المعلمي أكبر من القيمة الحرجة (critical value) عند مستويي 1% و 5%؛ مما يعني قبول الفرضية العدمية أن بيانات السلسلة الزمنية (2004-2009) هي مستقرة.

4.1.2. إختبار التداخل الخطي:

إن قوة الأنموذج الخطي العام (GLM) تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة Independency، وإذا لم يتحقق هذا الشرط؛ فإن الأنموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، 2003)؛ ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF)؛ إذ يعد ذلك الإختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بين Gujarati, (2003) أن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني. من الجدول رقم (1) الجزء (C) يلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ (5)؛ مما يعني أن نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل الخطي.

4.1.2. إختبار الارتباط الذاتي:

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في الأنموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ مما سيؤثر على صحة الأنموذج؛ إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط. وللتحقق من ذلك تم استخدام إختبار (Durbin D-W) Watson. يظهر الجدول رقم (1) الجزء (D) أن قيمة (D-W) للأنموذجين لا تقع ضمن مدى (d-Statistic) وهي أقل من الحد الأدنى d_L مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب في هاذين النموذجين (Gujarati, 2003)، وللتغلب على تلك المشكلة تم أخذ (Lag1) عند إختبار نماذج الدراسة.

4.1.2. إختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي:

إحدى الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares OLS) هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity)، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر (عوض،

د. علام حمدان

2000)، وإذا كان تباین الخطأ العشوائي غير ثابت (Heteroskedasticity)؛ فتستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على تلك المشكلة، مثل: اختبار (White)، الذي يتمّ اجراءه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات E-Views بعد اكتشافه من خلال البرمجيات نفسها. من الجدول رقم (2) الجزء (D) وجد أن p -value لإختبار White لجميع النماذج أقل من 0.05؛ مما يعني قبول الفرضية العدمية أن تلك النماذج تعاني من مشكلة عدم ثبات تباین الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) وقد تم التغلب على تلك المشكلة باستخدام أسلوب (White). وعليه يمكن القول: إن نماذج الدراسة في المعادلات (7، 8، 9 و 10) هي صحيحة إذ تعبر جميع المتغيرات في الطرف الأيمن عن متغيرات غير عشوائية عدا المتغير الأخير $\varepsilon_{i,1}, \varepsilon_{i,2}, \varepsilon_{i,3}, \varepsilon_{i,4}$ الذي يفترض أنه يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين ثابت يمكن التعبير عنه بـ $\sigma^2_1, \sigma^2_2, \sigma^2_3, \sigma^2_4$ وجميع هذه المتغيرات هي متغيرات مستقلة، أما المتغيرات $EQR_{i,t}, EQR-DV_{i,t}, EQJones_{i,t}$ ، $EQJones-DV_{i,t}$ في الأربعة نماذج فهي متغيرات تابعة لها نفس التوزيع الاحتمالي للخطأ العشوائي $\varepsilon_{i,1}, \varepsilon_{i,2}, \varepsilon_{i,3}, \varepsilon_{i,4}$ بتباين $\sigma^2_1, \sigma^2_2, \sigma^2_3, \sigma^2_4$ ومتوسط هو:

$$b_0 + b_1.I(AccCon\$_t) + b_2.I(Size_{i,t}) + b_3.I(DebContr_t) + b_4.I(ROI_{i,t}) + b_5.I(CorpGov_t) + b_6.I(EAprof_t) + b_7.I(ACInd_{i,t}) + b_8.I(ACExpert_t) + 0 \dots\dots\dots(11)$$

جدول (1) اختبارات التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

Panel A: Normal Distribution Test: Jarque-Bera Test					Panel B: Time Series Stationarity Tests		
Variable	J-B	p-value	Skewness	Kurtosis	Augmented Dicky-Fuller Test		Phillips-Person Test
AccCons	1,520	0.000	1.704	15.181	-5.612		-8.921
Company Size	18,508	0.000	5.673	40.813	-4.036		-6.293
DebtContr	53	0.000	1.036	3.402	-5.867		-6.112
ROI	560	0.000	-1.349	21.334	-8.093		-16.151
CorpGov	418	0.000	2.047	7.294	-6.895		-6.599
Auditor Turnover (AT)	145	0.000	-1.629	4.258	-6.296		-7.469
AC Experience	9	0.013	0.428	2.965	-6.099		-5.798
Panel C: Multicollinearity Test: Collinearity Statistics Test					Panel D: Autocorrelation and Homoskedasticity Tests		
Variable	Tolerance			VIF	Model	D-W Test	White Test: F-statistic
AccCons	0.903			1.107	1.1 EQD	0.276	(p-value)
Company Size	0.905			1.105			3.800
DebtContr	0.848			1.180	1.2 EQD-DV		(0.000)
ROI	0.937			1.067			2.554
							(0.001)

د. علام حمدان

CorpGov	0.816			1.226				
Auditor Turnover (AT)	0.895			1.117		2.1 EQJones	1.493	8.917
EA Prof.	0.836			1.197				(0.000)
ACInd.	0.886			1.128		2.2 EQJones-DV		1.793
AC Experience	0.815			1.226				(0.034)

ADF-critical value at confidence level of 99% is -3.475, and level of 95% is -2.881

PP-critical value at confidence level of 99% is -3.469, and level of 95% is -2.878

Durbin–Watson d Statistic at $k=11$ and $n=300$ is: $d_L 1.561 - d_U 1.791$

الجدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

Panel A: Continuous variables								
Variable	Minimum	Maximum	Mean	SD	Skewness	Kurtosis		
EQR	-5.8E-05	1.4E-04	1.8E-06	2.3E-05	4.542	29.225		
EQJones	857	94,987,322	2,744,096	8,947,228	6.222	47.623		
AccCons	-4.470	6.540	0.964	1.017	1.715	12.479		
Company Size	430,303	1,083,134,000	43,649,884	122,732,088	5.501	34.771		
DebtContr	0.310	99.48	29.275	21.771	1.046	0.497		
ROI	-374	26.070	1.886	23.697	-13.554	213.916		
CorpGov	0	89.250	15.521	18.848	2.061	4.514		
EATurnover	1	6	5.307	1.290	-1.669	1.491		

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

ACEexper		0		1		0.434		0.260		0.394		-0.058
Panel B: Dichotomous variables												
Variable				Frequency of 1's				Frequency of 0's				
EApruf				137 (45.7%)				66 (22%)				
ACInd				213 (71%)				86 (28.7%)				
Panel C: Earnings quality												
Variable		High EQ				Questionable EQ			Low EQ			
EQRD-V		143 (47.7%)				6 (2%)			150 (50%)			
EQJonesD-V		259 (86.3%)				0 (0%)			41 (13.7%)			

الجدول (3) مصفوفتا ارتباط بيرسون Pearson (لأعلى) وسبيرمان Spearman (لأسفل) للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

	EQR	EQJones	AccCons	Size	DebtContr	ROI	CorpGov	EATurnover	EApruf	ACInd	ACExper
EQR		0.001	0.026	-0.277**	0.032	-0.303**	0.356**	0.077	0.184	0.006	-0.178**
		(0.979)	(0.696)	(0.000)	(0.578)	(0.000)	(0.000)	(0.184)	(0.103)	(0.920)	(0.002)
EQJones	0.001		-0.001	-0.044	0.093	-0.048	-0.011	-0.052	-0.173*	-0.086	0.047
	(0.993)		(0.990)	(0.452)	(0.109)	(0.406)	(0.855)	(0.373)	(0.014)	(0.140)	(0.418)
AccCons	0.043	0.019		0.027	0.022	-0.029	0.019	0.052	-0.125	-0.197**	0.174**
	(0.518)	(0.775)		(0.683)	(0.747)	(0.662)	(0.780)	(0.438)	(0.081)	(0.003)	(0.009)

د. علام حمدان

Size	-	0.240**	0.043	-0.090		0.042	-0.035	-0.162**	-0.008	-0.160*	0.028	0.120*
		(0.000)	(0.459)	(0.175)		(0.470)	(0.545)	(0.005)	(0.886)	(0.023)	(0.633)	(0.038)
DebtContr		0.185**	0.085	0.024	0.111		-0.022	-0.200**	0.036	-0.080	0.118*	-0.153**
		(0.001)	(0.144)	(0.724)	(0.056)		(0.702)	(0.001)	(0.531)	(0.257)	(0.042)	(0.008)
ROI		0.082	-0.088	-0.358**	-0.132*	0.019		-0.116*	-0.028	-0.108	-0.026	-0.020
		(0.158)	(0.128)	(0.000)	(0.023)	(0.741)		(0.045)	(0.633)	(0.126)	(0.654)	(0.735)
CorpGov		0.033	0.162**	-0.060	-0.141*	-0.148*	0.047		-0.007	-0.165*	-0.097	-0.199**
		(0.571)	(0.005)	(0.371)	(0.014)	(0.010)	(0.418)		(0.909)	(0.019)	(0.095)	(0.001)
EATurnover		0.059	-0.083	0.047	0.028	0.045	0.015	-0.070		-0.119	0.098	0.112
		(0.309)	(0.150)	(0.480)	(0.625)	(0.436)	(0.799)	(0.229)		(0.091)	(0.089)	(0.054)
EApruf		0.228**	0.055	-0.016	0.027	-0.079	-0.074	-0.034	-0.132		0.222**	-0.012
		(0.001)	(0.433)	(0.824)	(0.697)	(0.266)	(0.295)	(0.630)	(0.060)		(0.001)	(0.869)
ACInd		0.064	0.005	-0.102	-0.056	0.070	0.044	-0.050	0.097	0.222**		-0.085
		(0.267)	(0.928)	(0.123)	(0.336)	(0.229)	(0.445)	(0.390)	(0.094)	(0.001)		(0.146)
ACEexper		-0.110	-0.004	0.203**	0.041	-0.208**	-	0.180**	-0.201**	0.059	-0.023	-0.097
		(0.059)	(0.943)	(0.002)	(0.481)	(0.000)	(0.002)	(0.000)	(0.307)	(0.750)	(0.096)	

• and ** denote significance at the 0.05 and 0.01 levels

4.2- الإحصاء الوصفي:

أظهر الجدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة (continuous variables)، والثنائية (dichotomous variables) والمتغيرات الوهمية (dummy variables). في الجزء (A) يظهر الجدول مقياسين لجودة الأرباح هما أنموذجاً (Richardson et al., 2005) والمشار إليه بالرمز EQR والمعتمد على أن جودة الأرباح تعني أقل تمثيلاً للمستحقات في الأرباح وعليه فإن ($p_2 < 0$) يكون أكثر سلبية في المعادلة (2) بمعنى وجود جودة أرباح عالية. من الجدول رقم (2) يلاحظ أن قيمة (p_2) منخفضة وسالبة؛ مما يشير إلى جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية الأردنية. في الجزء (C) تم استخدام المتغيرات الوهمية للتعبير عن جودة الأرباح، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: جودة أرباح عالية (High EQ) وجودة أرباح منخفضة (Low EQ) وجودة أرباح مشكوك فيها (Questionable EQ)، من هذا القسم من الجدول نلاحظ أن نسبة جودة الأرباح المرتفعة 47.7% حسب أنموذج EQR و 86.3% حسب أنموذج EQJones، حيث كانت نسبة جودة الأرباح المنخفضة 50% حسب نموذج EQR و 13.7% فقط حسب أنموذج EQJones، أما جودة الأرباح المشكوك فيها فكانت 2% حسب أنموذج EQR بينما لم تكن هناك أي أرباح مشكوك فيها جودتها حسب أنموذج EQJones. تلك النتائج أعطتنا مؤشرات مهمة حول تمتع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية الأردنية بالجودة، فهي تعبر عن الوضع الحالي للشركات وتستطيع التنبؤ بعوائد المستقبل، تلك النتيجة لا تتفق مع ما توصل إليه قراقيش (2009) من تدني الجودة في أرباح الشركات الصناعية الأردنية، إذ وجد أن 10% فقط من أرباح تلك الشركات تتميز بالجودة العالية، و 12% منها يتميز بالجودة المنخفضة، بينما النسبة العظمى كانت للأرباح المشكوك في جودتها وهي 78%، ذلك الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية ودراسة قراقيش (2009) قد يعود لاختلاف المنهجية والسلسلة الزمنية المستخدمتين.

كذلك فإن الجزء (A) من الجدول رقم (2) أظهر مقياساً لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية AccCons، إن ظهور نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية بالسالب يشير إلى مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، يلاحظ أن المتوسط الحسابي (Mean) كان موجباً؛ مما يشير إلى انخفاض مستوى التحفظ في التقارير المالية لتلك الشركات، تلك النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي بحثت مستوى التحفظ

د. علام حمدان

المحاسبي في التقارير المالية للشركات الأردنية ومنها دراستنا: حمدان (2011أ، ب)، مصطفى (2008). كذلك فإن ذلك المتغير لم يقترب من التوزيع الطبيعي إذ أن الالتواء (Skewness) لا يقترب من الصفر، والتفرطح (Kurtosis) لا يقترب من (3)؛ مما يؤكد عدم اقتراب بيانات هذا المتغير من التوزيع الطبيعي، وعن العلاقة بين جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي كان افتراضنا أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية بمعنى أن زيادة التحفظ المحاسبي تتبعه زيادة في جودة الأرباح، غير أن الجدول (3) لم يظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي سواء أكانت باستخدام اختبار (Pearson) المعلمي أم اختبار (Spearman) غير المعلمي؛ مما يعطينا مؤشراً أولياً على عدم وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

أما ما يتعلق بعقود الدين (debt contracts) المقاسة بالرافعة المالية (Financial Leverage) فقد بين من الجدول رقم (2) أن متوسط إعتداد الشركات الصناعية الأردنية على الديون في تمويلها للأصول هو 29.3% وقد بلغت أكبر قيمة لعقود الدين 99.48% وأقلها 0.310%، أما الجدول رقم (3) فأظهر علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لإختبار (Spearman) بين عقود الدين وجودة الأرباح المقاسة بأنموذج EQR، أما علاقة حجم الشركة بمستوى جودة أرباحها فإن الجدول رقم (3) أظهر علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية لإختباري (Pearson) و (Spearman) بين حجم الشركة وجودة الأرباح المقاسة بأنموذج EQR؛ مما يشير إلى أن الشركات الكبيرة تتمتع بأرباحها بجودة أعلى من غيرها من الشركات صغيرة الحجم. كذلك يلاحظ من الجدول رقم (2) أن العائد على الإستثمار في الشركات الصناعية الأردنية كان منخفضاً خلال فترة الدراسة وهو يرتبط بعلاقة سلبية مع جودة الأرباح حسب اختبار (Spearman).

أما ما يتعلق بمستوى التحكم المؤسسي (corporate governance) المقاس بمدى إستقلال أعضاء مجلس الإدارة فقد أظهر الجدول رقم (2) الجزء (A) أن متوسط ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم داخل الشركة هي 15% وهي نسبة مقبولة حسب قواعد التحكم المؤسسي في الأردن، غير أن أكبر قيمة بلغت 89% وهي نسبة عالية تشير إلى عدم الالتزام بقواعد التحكم المؤسسي. على غير مما هو متوقع فإن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ترتبط بعلاقة سلبية مع جودة الأرباح إذ أن زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ترتبط بجودة أرباح أعلى، إن معدل دوران المدقق الخارجي في الشركات الصناعية هو خمس سنوات أقلها عام واحد وأكثرها ست سنوات، إن

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

EATurnover لا ترتبط بعلاقة مهمة إحصائياً مع جودة الأرباح بمعنى أن فترة عمل المدقق في الشركة لا تتبعها أنشطته من قبله لزيادة جودة الأرباح، أما عن المتغير (خبرة أعضاء لجنة التدقيق) ExperAC نجد أن 43% من أعضاء لجنة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية يمتلكون خبرة في العلوم المالية والمصرفية، وحسب إختبار (Pearson) فإن لها علاقة طردية مع جودة الأرباح المقاسة بأنموذج EQR، مما يشير إلى أن لجنة التدقيق التي تمتلك خبرة مالية هي قادرة على مراقبة أعمال الشركة وتحقيق أعلى مستوى لجودة الأرباح.

الجزء (B) من الجدول رقم (2) أظهر المتغيرات الثنائية (dichotomous variables) ومنها تخصص المدقق الخارجي في صناعة العميل EAprrof والذي نلاحظ أن 45.7% منهم مختصون في صناعة العميل؛ مما يوفر جودة تدقيق أعلى وقد وجد أن لذلك المتغير علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع جودة الأرباح المقاسة بأنموذج EQJones؛ مما يشير إلى أن اختصاص المدقق الخارجي في صناعة العميل يساهم في تحسين جودة الأرباح وأخيراً: فقد وجد أن غالبية أعضاء لجان التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية هم من غير الأعضاء التنفيذيين؛ مما يزيد من إستقلالهم وقدرتهم على أداء وظائفهم بإستقلالية وحياد، غير أن إستقلالية أعضاء لجان التدقيق لم يكن لها علاقة بتحسين جودة الأرباح.

4.3- اختبار نماذج وفرضيات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على أربعة نماذج فرعية في قياسها لعلاقة جودة الأرباح بالتحفظ المحاسبي، وفيما يلي إختبار لتلك النماذج والفرضيات المستندة عليها. في الأنموذجين الفرعيين الأول والثاني من النموذج الرئيس الأول الذي تم فيه التعبير عن جودة الأرباح بإستخدام أنموذج (Richardson et al., 2005)، تم إستخدام المتغير المتصل $EQR_{i,t}$ تارة والمتغير الوهمي $EQR-DV_{i,t}$ تارة أخرى، وظهرت نتائج إختبار الأنموذجين الفرعيين كما هي بالجدول رقم (4). حيث تم إختبار الأنموذج الفرعي الأول Model1.1 بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)؛ لكون المتغير التابع هو متغير متصل، أما الأنموذج الفرعي الثاني Model2.1 فقد تم إختباره بواسطة إختبار (Binary Logit)؛ بسبب أن المتغير التابع هو متغير وهمي، وهذان الأنموذجان الفرعيان كانا تحت طريقة الانحدار المشترك المتعدد (Pooled Regression).

د. علام حمدان

للتأكد من النتائج السابقة تم الإستعانة بأنموذج رئيس ثانٍ والذي تم فيه التعبير عن جودة الأرباح باستخدام أنموذج Jones (1991)، المعدل، الذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (5)، كذلك فإن الأنموذج الرئيس الثاني تم تقسيمه إلى أنموذجين، في الأول تم التعبير عن المتغير التابع (جودة الأرباح) بمتغير متصل تارة وبمتغير وهمي تارة أخرى.

4.3.2. إختبار الفرضية الأولى: أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح

من الجدول رقم (4) يلاحظ أن المتغير AccCons في الأنموذج 1.1 والذي يمثل التحفظ المحاسبي ظهر بإشارة موجبة مما يشير إلى أن إرتفاع درجة التحفظ المحاسبي يمكن أن تساهم في تحسين مستوى جودة الأرباح، غير أن تلك العلاقة لم تكن ذات دلالة احصائية في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى 1% أو 5%. أما في الأنموذج الفرعي الثاني 2.1 من الأنموذج الرئيس الأول، فقد أظهر أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح هي سالبة، وعلى الرغم من كونها علاقة غير منطقية إلا أنها كذلك لم تكن ذات دلالة احصائية. لم يظهر الجدول رقم (5) أي علاقة ذات دلالة احصائية لمتغير التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المقاسة باستخدام أنموذج Jones, 1991 المعدل (الأنموذج الرئيس الثاني)؛ مما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الأنموذج الرئيس الأول، تلك النتائج أشارت إلى أن التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية الأردنية لا يساهم في تحسين جودة الأرباح سواء أكانت المعبر عنها بإستمرارية الأرباح في المستقبل أم تلك التي تعني خلو الأرباح من المستحقات. على أية حال، بناء على نتائج الأنموذجين لا يمكننا رفض الفرضية العدمية بعدم وجود أثر ذي دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.

4.3.2. إختبار الفرضية الثانية: تباين الشركات من حيث الحجم في جودة أرباحها

أظهر الجدولان رقم (4) و (5) أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة ومقاييس جودة الأرباح، ومما يشير إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بجودة أرباح أعلى، وقد يعود ذلك إلى إلزام الشركات الكبيرة بتطبيق المعايير المحاسبية؛ لتجنب التكلفة السياسية ورقابة الجهات الحكومية ومقابلة توقعات المحللين الماليين، إفا أن هذه النتيجة لا تتفق مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2010) التي لم تجد تأثيراً لحجم الشركة في جودة الأرباح.

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

جدول رقم (4) نتائج الانحدار المشترك للنموذج الرئيس الأول:

Variable	Predicted sign	Model1	
		Ordinary Least Squares	Binary Logit
		Model1.1 EQR	Model2.1 EQR-DV
AccCons	+	0.107	-0.776
		(0.915)	(0.438)
Company Size	+/-	-2.605**	0.774
		(0.010)	(0.439)
DebtContr	-	0.670	-4.218**
		(0.504)	(0.000)
ROI	+/-	1.165	-0.237
		(0.246)	(0.813)
CorpGov	-	0.664	-0.650
		(0.507)	(0.516)
EA.Turnover	+/-	-0.752	2.979**
		(0.453)	(0.003)
EA.prof	-	1.505	-4.536**
		(0.134)	(0.000)
AC.Ind	-	-0.943	1.084
		(0.347)	(0.279)
AC.Exper	-	-1.392	-0.741
		(0.166)	(0.459)
F-statistic		2.055*	
p-value		0.026	
R-Square		0.111	
Adjusted R-Square (Akaike)		0.057	1.211

OLS: *t*-test (top), *p*-value (bottom), two-tailed. Binary logit: *z*-test (top), *p*-value (bottom).

t-Critical: at df 39, and confidence level of 99% is 2.390 and level of 95% is 1.671 and level of 90% is 1.296

z-Critical: at confidence level of 95% is 1.650

F -Critical (df for denominator $n-\beta-1 = 50-11-1 = 38$) and (df for numerator $=\beta = 11$) and confidence level of 99% is 2.730 and confidence level of 95% is 2.040

جدول رقم (5) نتائج الاحدار المشترك للأموذج الرئيس الثاني:

Variable	Predicted sign	Model2	
		Ordinary Least Squares	Binary Logit
		Model1.2 EQJones	Model2.2 EQJones-DV
AccCons	+	-0.587	-1.292
		(0.558)	(0.197)
Company Size	+/-	-2.181*	2.278*
		(0.031)	(0.023)
DebtContr	-	0.567	-0.968
		(0.571)	(0.333)
ROI	+/-	-1.382	1.152
		(0.169)	(0.250)
CorpGov	-	-0.435	-0.210
		(0.664)	(0.834)
EA.Turnover	+/-	-1.477	4.109**
		(0.141)	(0.000)
EA.prof	-	-1.559	-0.158
		(0.121)	(0.875)
AC.Ind	-	0.629	0.674
		(0.530)	(0.500)
AC. Exper	-	1.407	-1.201
		(0.161)	(0.230)
F -statistic		2.954**	
p -valued		0.001	
R-Squared		0.152	
Adjusted R-Squared (Akaike)		0.101	0.744

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

OLS: t -test (top), p -value (bottom), two-tailed. Binary logit: z -test (top), p -value (bottom).

t -Critical: at df 49, and confidence level of 99% is 2.390 and level of 95% is 1.671 and level of 90% is 1.296

z -Critical: at confidence level of 95% is 1.650

F -Critical (df for denominator $n-\beta-1 = 50-11-1 = 38$) and (df for numerator $=\beta = 11$) and confidence level of 99% is 2.730 and confidence level of 95% is 2.040

4.3.2. إختبار الفرضية الثالثة: أثر عقود الدين في جودة الأرباح:

وجد قراقيش، (2009) أن درجة الرفع المالي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية فالشركات ذات الرفع المالي المرتفع تتخفف فيها جودة الأرباح، إن نتائجنا المستندة على أنموذج 2.1 تختلف عن نتائج قراقيش (2009) حيث أظهر الجدول رقم (4) أن هناك تأثير سالب ذو دلالة إحصائية للمتغير DebtContr في المتغير EQR-DV؛ مما يشير إلى أن هناك علاقة موجبة بين جودة الأرباح وعقود الدين؛ فالشركات ذات المديونية المرتفعة تتميز بأرباحها بالجودة أكثر من غيرها من الشركات ذات المديونية المنخفضة، غير أن الأنموذج الرئيس الثاني في دراستنا لم يظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين عقود الدين ومستوى جودة الأرباح. على أية حال، يمكن القول إن عقود الدين تساهم في تحسين جودة الأرباح المتمثلة في إستمرارية الأرباح في المستقبل وذلك جراء الضغوطات التي يمارسها الدائنون على إدارة الشركة لتخفيض التوزيعات النقدية وزيادة التدفقات النقدية لضمان حقوقهم.

4.3.2. إختبار الفرضية الرابعة: تباين الشركات من حيث عوائدها في جودة أرباحها:

بحثت هذه الدراسة عن وجود تباين في جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية يعزى لمتغير العائد على الإستثمار، أو بمعنى آخر: هل تلجأ الشركات ذات العوائد المنخفضة إلى تمهيد دخلها من أجل تجميل قوائمها المالية مما ينعكس سلباً على جودة أرباحها؟ إن الجدولين (4، 5) لم يظهر أي أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير ROI في مستوى جودة الأرباح سواء التي تعني إستمرارية الأرباح في المستقبل (الأنموذج الرئيس الأول) أم تلك التي تعني خلو الأرباح من المستحقات (الأنموذج الرئيس الثاني)، وعليه لا يمكننا رفض الفرضية العدمية الرابعة من أن العائد على الإستثمار لا يؤثر في مستوى جودة الأرباح، إذ لا توجد مؤشرات على أن إختلاف العوائد بين الشركات يدفعها لتمهيد دخلها ويخفض من جودة أرباحها.

4.3.2. إختبار الفرضية الخامسة: أثر التحكم المؤسسي في تحسين جودة الأرباح:

هدفت الفرضية الخامسة إلى دراسة تأثير إحدى إجراءات التحكم المؤسسي في الأردن وهو تحديد ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة في مستوى جودة الأرباح، بإستخدام الإنحدار المشترك لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على جودة الأرباح لم يظهر أي أثر للتحكم المؤسسي في تحسين جودة الأرباح، وعلى الرغم من أن أبي عجيله وحمدان، (2009) وجدوا أن التحكم المؤسسي في الأردن يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح المستندة للمستحقات الإختيارية، غير أن دور التحكم المؤسسي في تحسين جودة الأرباح لم يتم اثباته في دراستنا الحالية، هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Wang, 2007) الذي لم يؤيد (Lai & Tam, 2007; Velury & Jenkins, 2006) قرايش، (2009) من أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يساهم في تحسين مستوى جودة الأرباح.

4.3.2. إختبار الفرضية السادسة: أثر دوران المدقق الخارجي في جودة الأرباح:

بينت دراسة (Shockley, 1982) أن العلاقة الطويلة بين الشركة والمدقق الخارجي يمكن أن تؤدي إلى قلة الإبداع لدى المدقق، واتباع طرق تدقيق أقل صرامة، والإعتماد على ما تقوم به الشركة من إجراءات ومعالجات دون تحقق، أما حمدان ومشتهي (2011) فلم يجد أثراً لمعدل دوران المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية، في دراستنا الحالية وجدنا أن هناك تأثير موجب ذو دلالة احصائية للمتغير EATurnover في مقاييس جودة الأرباح (EQJones-DV, EQR-DV)؛ مما يعطينا دليلاً على أن انخفاض فترة عمل المدقق الخارجي في الشركة يكسبه قدرة أكبر على مراقبة أعمال الشركة، ويزيد من استقلاليته؛ مما يؤدي إلى مساهمته في تحسين جودة الأرباح المعبر عنها بإنخفاض نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح، بينما زيادة تلك المدة قد يؤدي إلى إتباع سياسات أقل صرامة من قبل المدقق الخارجي مما يتيح المجال أمام إدارة الشركة للتلاعب بالأرباح وذلك بدوره يؤثر سلباً على جودة الأرباح. أما دراسة أبي عجيله وحمدان (2010) فقد بينت أن زيادة فترة إحتفاظ المدقق بالعميل تؤدي إلى انخفاض جودة التدقيق، وبالتالي إرتفاع نسبة ممارسة إدارة الأرباح.

4.3.2. إختبار الفرضية السابعة: أثر تخصص المدقق الخارجي في جودة الأرباح:

بينت دراسة حمدان وأبي عجيله (2010) عدم وجود تأثير لتخصص المدقق الخارجي في صناعة العميل في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين مستوى جودة الأرباح، كذلك فإن الدراسة

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

الحالية لم تجد تأثيراً ذي دلالة إحصائية للمتغير EAprouf في جودة الأرباح في الثلاثة نماذج Model1.1, Model1.2 and Model 2.2، بينما كان له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية في الأنموذج الرابع؛ مما يشير إلى وجود علاقة موجبة بين تخصص المدقق في صناعة العميل وجودة الأرباح فالشركات التي تدقق من قبل مدقق خارجي مختص في صناعتها يكون أقدر على فهم نشاطها وضبط عملياتها وتخفيض قيمة المستحقات غير العادية في أرباحها وبالتالي إرتفاع جودتها.

4.3.2. اختبار الفرضية الثامنة: أثر استقلال أعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح:

لم تجد دراسة حمدان ومشتهى (2011) أثراً لاستقلال أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي وغير تنفيذي) في تحسين جودة التقارير المالية، في حين وجد قراقيش (2009) أن هناك تأثير إيجابي لاستقلال أعضاء لجنة التدقيق على جودة الأرباح، غير أن الدراسة الحالية لم تتفق وهذه النتيجة إذ لم تجد تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمدى استقلال أعضاء لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، وقد تبين من البحث الميداني أن هناك روابط عائلية واضحة لأعضاء لجنة التدقيق بمجلس الإدارة في كثير من الشركات الصناعية الأردنية، حتى أنه في بعض الشركات تبين أن جميع أعضاء لجنة التدقيق هم أشقاء من أقارب أعضاء مجلس الإدارة مما يحد بالتالي من استقلاليتهم وقدرتهم على منع الممارسات غير الشرعية للإدارة وذلك ينعكس بدوره على جودة الأرباح.

4.3.2. اختبار الفرضية التاسعة: أثر الخبرة المالية لأعضاء لجان التدقيق في تحسين جودة الأرباح:

توصلت دراسة حمدان ومشتهى (2011) إلى أن إمتلاك أعضاء لجان التدقيق لخبرة مالية من شأنه أن يحسن من جودة التقارير المالية وهو ما يتوافق مع دراسة Saleh et al, (2007) التي توصلت إلى أن الشركات التي يمتلك أعضاء لجان التدقيق فيها خبرة مالية كافية يساهمون في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أن كلاً من قراقيش، (2009) و Baxter and Cotter, (2009) وجدوا أن الخبرة المالية لأعضاء لجان التدقيق تساهم في تحسين مستوى جودة الأرباح، غير أن نتائجنا لا تتفق مع النتائج السابقة، إذ لم يظهر المتغير AC.Exper بدلالة إحصائية في أي من نماذج الدراسة الأربعة؛ مما يشير إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجان التدقيق في الشركات الأردنية لم تساهم في رفع مستوى جودة الأرباح فيها، وقد يعود هذا الاختلاف في النتائج إلى اختلاف العينة والنماذج المستخدمة في الدراسة الحالية.

د. علام حمدان

وعند البحث عن أي الأنموذجين أكثر تمثيلاً للعوامل المؤثرة في جودة الأرباح نقارن بين (R^2 Adjusted) الظاهرة بالجدولين (4، 5) للأنموذجين الفرعيين 1.1 و 1.2 وكذلك قيمة (Akaike) للأنموذجين 1.2 و 2.2، وبناء عليه يلاحظ أن قيمة (R^2 Adj.) للأنموذج الفرعي الأول من الأنموذج الرئيس الثاني الظاهر بالجدول 5 اكبر من قيمتها للأنموذج الفرعي الأول من الأنموذج الرئيس الأول الظاهر بالجدول 4، وكذلك قيمة Akaike للأنموذج Model2.2 اقل منها للأنموذج Model2.1 مما يشير إلى إن الأنموذج الرئيس والثاني المستند إلى أنموذج Jones كان أكثر تمثيلاً للعوامل المؤثرة في جودة الأرباح.

5- النتائج والتوصيات:

يلعب معيار جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات دوراً مهماً في القرارات الاقتصادية للكثير من الأطراف المهتمة، لذا فإن قياس مستوى جودة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها يعتبر أمراً مهماً لتلك الأطراف، في ضوء ذلك فقد عمدت هذه الدراسة إلى قياس مستوى جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية الأردنية للفترة الممتدة 2004-2009 باستخدام أنموذجين مختلفين هما أنموذج (Richardson et. al., 2005) وأنموذج Jones, 1991 المعدل من قبل Dechow et al. (1995)، وبعد قياس جودة الأرباح عمدت الدراسة إلى قياس تأثير بعض العوامل في مستوى جودة الأرباح، ولذلك تم بناء أنموذجين رئيسيين يجسدان العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة هي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، معدل دوران المدقق الخارجي، وتخصص المدقق الخارجي كمقياس لدور جودة التدقيق الخارجي، واستقلال لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، يراد قياس تأثيرها مجتمعة في جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية التي استندت عليها في تقديم جملة من التوصيات.

5.1- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ. أظهرت نتائج الدراسة إن نسبة مرتفعة من الشركات الصناعية الأردنية تتميز بأرباحها بالجودة، على عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

ب. تم اختبار أثر التحفظ في تحسين مستوى جودة الأرباح في الجزء الثاني من الدراسة، حيث إننا لم نجد أي دليل يدعم فرضيتنا من أن التحفظ المحاسبي ساهم في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.

ت. وجدت الدراسة أن هناك تباين في جودة الأرباح تعزى لحجمها، كما تبين أن الشركات كبيرة الحجم تتميز أرباحها بالجودة أكثر من الشركات صغيرة الحجم.

ث. أوضحت نتائج الدراسة أن عقود الدين تؤثر في مستوى جودة الأرباح وقد تميزت أرباح الشركات ذات المديونية الأعلى بالجودة نتيجة الضغوطات التي يمارسها الدائنون على إدارة الشركة.

ج. استخدمت الدراسة مقياسين لدراسة تأثير جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة الأرباح هما دوران المدقق الخارجي واختصاصه في صناعة العميل، وجدت الدراسة تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران المدقق الخارجي في جودة الأرباح وقد تبين أن الفترة الطويلة لعمل المدقق الخارجي في تدقيق ذات الشركة من شأنها أن تخفض من جودة التدقيق الخارجي وتخضع بالتالي من قدرته على تحسين جودة الأرباح، كذلك فإن اختصاص المدقق الخارجي في صناعة العميل يساهم في تحسين جودة الأرباح.

ح. أما العوامل الأخرى فلم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في جودة الأرباح وهي العائد على الاستثمار ومستوى التحكم المؤسسي وكذلك مقاييس جودة لجان التدقيق وهما استقلال أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها.

5.2- التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

- أ. تطوير واعتماد أنموذج لقياس جودة الأرباح في سوق عمان المالي يكون مؤشراً للمستثمرين والمتعاملين حول مدى جودة أرباح الشركات المدرجة في السوق؛ مما يساهم في ترشيد قراراتهم.
- ب. نوصي الجهات المنظمة لعمل السوق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة بفرض مزيد من التشريعات لدعم التحكم المؤسسي وتنفيذ آلياتها، وكذلك دعم جودة التدقيق الخارجي، مع العمل على مراقبة وتحسين خصائص لجان التدقيق ليكون لها أثر فعال في تحسين جودة الأرباح.

د. علام حمدان

ت. إجراء مزيد من الأبحاث لرصد تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح لدعم أو تعديل نتائج هذه الدراسة. كما نوصي بدراسة تأثير خصائص لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح، والعلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح.

الملحق: أسماء الشركات عينة الدراسة*

#	إسم الشركة	#	إسم الشركة
1	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	26	العامة للتدخين
2	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	27	العربية لتصنيع وتجارة الورق
3	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	28	العربية لصناعة الألمنيوم / آرل
4	الأردنية لصناعة الانابيب	29	العربية للصناعات الكهربائية
5	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	30	الكابلات الأردنية الحديثة
6	الاستثمارات العامة	31	للؤلؤة لصناعة الورق الصحي
7	الالبان الأردنية	32	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية
8	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	33	المصانع العربية الدولية للاغذية
9	البوتاس العربية	34	الموارد الصناعية الأردنية
10	الجنوب لصناعة الفلاتر	35	الوطنية لصناعة الألمنيوم
11	الدباغة الأردنية	36	الوطنية لصناعة الصلب
12	الدخان والسجائر الدولية	37	الوطنية لصناعة الكلورين
13	الدولية للصناعات الخزفية	38	الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك الكهربائية
14	الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	39	الوطنية للدواجن
15	السلفوكيماويات الأردنية	40	حديد الأردن
16	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	41	دار الدواء للتنمية والاستثمار
17	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	42	دار الغذاء
18	الصناعات الصوفية	43	مجمع الشرق الاوسط للصناعات الهندسية
19	الصناعات الكيماوية الأردنية	44	مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر
20	الصناعات الهندسية العربية	45	مصانع الاجواخ الأردنية
21	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	46	مصانع الاسمنت الأردنية
22	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج	47	مصانع الخزف الأردنية
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	48	مصانع المنظفات الكيماوية العربية
24	العالمية لصناعة البصريات والسمعيات	49	مصانع الورق والكرتون الأردنية
25	العالمية للصناعات الكيماوية	50	مناجم الفوسفات الأردنية

* للحصول على نسخة من بيانات الدراسة، والتحليل الإحصائي يمكن الاتصال بالباحث مباشرة.

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

قائمة المراجع:

1. أبو عجيلة عماد، حمدان علام. (2010). أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (17)، العدد (2)، 277-319.
2. أبو عجيلة عماد، وحمدان علام. (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن. ورقة عمل مقدمة إلى: مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس: الجزائر، 20-21 أكتوبر.
3. السهلي، محمد. (2009). التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (16)، العدد (1)، 7-25.
4. السيفو، وليد إسماعيل ومشعل، أحمد محمد. (2003). الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
5. الشريف، إقبال. (2008). جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
6. حمدان، علام. (2011ب). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، دراسة مقبولة للنشر.
7. حمدان، علام. (2011ب). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد (38)، العدد (2).
8. حمدان علام، ومشتهى صبري. (2011). علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. المجلة العربية في المحاسبة، جامعة البحرين، المجلد (13)، العدد (1).

د. علام حمدان

9. حمدان، علام وأبو عجيلة، عماد. (2010). جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح. *المجلة العربية في المحاسبة، جامعة البحرين*، دراسة مقبولة للنشر.
10. عوض، طالب. (2000). مقدمة في الاقتصاد القياسي. منشورات الجامعة الأردنية، عمان: عمادة البحث العلمي.
11. قراقيش، سائد. (2009). تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
12. ياسين، محمد. (2008). قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية. رسالة دكتوراة غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
13. Abdelghany, K. (2005). Measuring the Quality of Earnings. *Managerial Auditing Journal*, 20(9): 1001-1015.
14. Ahmed, A. & Duellman, S. (2007). Accounting Conservatism and Board of Directors Characteristics: An Empirical Analysis, *Journal of Accounting and Economics*, 43(3), 411-437.
15. Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?. Working Paper, www.ssrn.com.
16. Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1): 83-128.
17. Ball, R., Robin, A., & Sadka, G. (2008). Is Financial Reporting Shaped by Equity Markets or by Debt Markets? An International Study of Timeliness and Conservatism. *Review of Accounting Studies*, 13(2-3): 168-205.
18. Ball, R., Robin, A., & Sadka, G. (2008). Is Financial Reporting Shaped by Equity Markets or by Debt Markets? An International Study of Timeliness and Conservatism. *Review of Accounting Studies*, 13(1): 168-205.
19. Balsam, S., Krishnan, J. & Yang, J. (2003). Auditor Industry Specialization and Earnings Quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*. www.ssrn.com.
20. Barth, M., Landsman, W., & Lang M. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research*, 46(3), 467-498.

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

21. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1): 3–37.
22. Baxter, P., & Cotter, J. (2009). Audit committees and earnings quality. *Accounting and Finance*, 49(1): 267-290.
23. Beasley, M. (1996). An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud. *Accounting Review*, 71(4): 443-465.
24. Block, S. (1999). A Study of Financial Analysts: Practice and Theory. *Financial Analysts Journal*, 55(4): 86-95.
25. Blue Ribbon Committee (BRC). (1999). Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees. New York, NY: New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers.
26. Bryan, D., M. liu & S. Tiras. (2004). The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality. Working Paper, State University of New York, Buffalo.
27. Chan K., Chan L., Jegadeesh N., & Lakonishok J. (2006). Earnings Quality and Stock Returns. *Journal of Business*, 79 (3): 1041-1082.
28. Dechow P., Sloan R., & Sweeney A. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70 (2): 193-225.
29. Dechow, P. & Dichev, I. (2002). The Quality of Accruals and Earnings: the Role of Accrual Estimation Errors. *Accounting Review*, 77(September): 35-59.
30. Dechow, P., & Schrand, C. (2004). Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute.
31. De-jun, WU. (2009). What are affecting earnings quality: A summarization. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 5(5): 53-58.
32. Farinha, J. & Moreira, A. (2007). Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? Working Paper, University of Porto.
33. Francis, J., LaFond, R. & Schipper, K. (2004). The Market Pricing of Earnings Quality. www.ssm.com.
34. Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics*, 29(3): 287-320.
35. Givoly, D., Hayn, C., & Katz, S. (2010). Does Public Ownership of Equity Improve Earnings Quality? *The Accounting Review*, 85(1): 195-225.

36. Hamdan, A. (2010). The Relationship between Creative Accounting and Dividend Payments: Evidence from Dubai Financial Market. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 2(November), 224-238.
37. Hellman, N. (2008). Accounting Conservatism under IFRS. *Accounting in Europe*, 5 (2): 71-100.
38. Jain, P., & Rezaee, Z. (2004). The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism. Working Paper Series, available at: www.ssrn.com
39. Jenkins, D., Kane, G., & Velury, U. (2006). Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s. *Journal of Accounting and Public Policy*, 25(1): 71-90.
40. Jones, J. (1991). Earnings Management during Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research*, 29(2): 193-225.
41. LaFond, R., & Roychowdhury, S. (2008). Managerial Ownership and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*, 46 (1), 101-135.
42. Lee, K., Lev, B., & Yeo, G. (2007). Organizational structure and earnings management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 293-331.
43. Lin, J. & Yang, J. (2006). The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality. *Managerial Auditing Journal*, 21(9): 921-933.
44. Lin, J., & Yang, J. (2006). The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality. *Managerial Auditing Journal*, 21(9): 921-933.
45. Lobo, G., & Zhou, J. (2006). Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial evidence. *Accounting Horizons*, 20(1): 57-74.
46. Ohlson, J., & Feltham, J. (1995). Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary Accounting Research*, 11(2): 689-731.
47. Paprocki, C., & Stone, M. (2004). Is the Quality of Critical Accounting Policy Disclosures Lower for Companies with High Information Asymmetry. Available at: www.ssrn.com
48. Penman, S., & Zhang, X. (2002). Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, 77(2): 1-33.
49. Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., & Tuna, I. (2005). Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices, *Journal of Accounting and Economics*, 39 (3): 473-485.
50. Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. *Accounting Horizons*, 36(1): 91-102.
51. Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons*, Supplement, 97-110.

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

52. Shockley, R. (1982). Perceptions of Audit Independence: A Conceptual Model. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 5 (2), 126-143.
53. Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? *The Accounting Review*, 71 (3): 289-315.
54. Teitel, K., & Machuga, S. (2010). The Interaction of Audit Firm Quality and the Mexican Code Of Best Corporate Practices On Earnings Quality. *Review of Business Research*, 10(1): 32-40.
55. Tong Y., & Wang H. (2007). Transactions among related parties, control income and earnings quality. *Accounting Research*, (4), 75-82.
56. Vafeas, N. (2005). Audit Committee, Boards and the Quality of Reported Earnings. *Contemporary Accounting Research*, 22(1): 1093-1122.
57. Wang Bing. (2007). Did independent director supervise: A study from the angle of earnings quality of listed Chinese companies. *Finance Research*, (1), 109-121.
58. Watts, R. (2003a). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. *Accounting Horizons*, 17(1): 207-221.
59. Watts, R. (2003b). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. *Accounting Horizons*, 17(2): 287-301.
60. Watts, R., & Zimmerman, J. (1983). Agency Problems, Auditing and the Theory of the Firm: Some Evidence, *Journal of Law and Economics*, Vol. XXVI, Oct.
61. Wild, J. (1994). The Audit Committee and Earnings Quality. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 22(1): 247-276.
62. Zhai H. (2006). Audit committee and earnings quality: Evidence from China. *Auditing Research*, 6(1) 50-57